

## جمهورية مصر العربية

### طلب عقد اتفاق ممدد في إطار "تسهيل الصندوق الممدد"

٧ نوفمبر ٢٠١٦

#### أهم القضايا

تراكمت الاختلالات الاقتصادية الكلية في مصر بسبب أوجه الضعف الهيكلية الأساسية وامتداد مرحلة التحول السياسي لفترة طويلة. فقد أدت المبالغة الكبيرة في تقييم سعر الصرف إلى إضعاف القدرة التنافسية وتقليص الاحتياطيات الدولية. ومع ضعف الإيرادات وتقديم الدعم دون استهداف دقيق للمستحقين، وتنامي فاتورة الأجور في القطاع العام، أصبحت عجوزات المالية العامة كبيرة ومزمنة وزاد الدين العام مسجلاً مستويات مرتفعة. وتباطأ معدل النمو الحقيقي والممكن منذ عام ٢٠١١ حيث أدى نقص العملة الأجنبية وضعف مناخ الأعمال إلى تثبيط الاستثمار وإعاقة تحسن الإنتاجية وخلق فرص العمل. كذلك تأثر الاقتصاد، وخاصة السياحة، بأجواء عدم الاستقرار والشواغل الأمنية على المستوى الإقليمي. وزادت مخاطر التعثر الاقتصادي.

ونظراً لما تتسم به الاختلالات الاقتصادية الكلية في مصر من طابع هيكلية في الغالب، تتواصل السلطات مع الصندوق طلباً للدعم عن طريق اتفاق يتيح الاستفادة من "تسهيل الصندوق الممدد" (EFF) لمدة ثلاث سنوات. وفي هذا السياق، وضعت السلطات برنامجاً شاملاً للتكيف والإصلاح من أجل استعادة استقرار الاقتصاد الكلي وتمهيد السبيل لنمو قابل للاستمرار على المدى الطويل. وتتضمن حزمة السياسات التي وضعتها السلطات الوطنية ما يلي:

- اعتماد سعر صرف مرن يكفل إلغاء التقييم المفرط للجنيه المصري، وإعادة بناء الاحتياطيات، وتوفير هوامش أمان للوقاية من الصدمات الخارجية؛
- تشديد السياسة النقدية لاحتواء التضخم؛
- ضبط أوضاع المالية العامة لضمان بقاء الدين العام في حدود يمكن تحملها على المدى المتوسط؛
- تقوية شبكات الأمان الاجتماعي وزيادة الإنفاق المساند للفقراء من أجل موازنة آثار الإصلاحات على محدودتي الدخل؛

- إجراء إصلاحات هيكلية لدعم النمو الاحتوائي، وخلق فرص العمل، وزيادة حجم الصادرات وتنوعها، وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز إدارة المالية العامة.

ويحتاج البرنامج إلى موارد تمويلية كبيرة، حيث يواجه فجوة في التمويل تبلغ حوالي ٣٥ مليار دولار أمريكي، نصفها تقريبا يرجع إلى ضرورة إعادة بناء الاحتياطات. وتطلب السلطات ٨,٥٩٦٥٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ١٢ مليار دولار أمريكي، أو ٤٢٢% من حصة العضوية)، على أن توزع بالتساوي على فترة ثلاث سنوات مع تركيز بعض الموارد في السنة الأولى لدعم المصداقية وإكساب الأسواق الثقة في البرنامج. وقد تمكنت السلطات بالفعل من تأمين كل التمويل المطلوب للسنة الأولى.

وتأتي أهم المخاطر على البرنامج الوطني من المصاعب التي ينطوي عليها تنفيذ برنامج إصلاح قومي وواسع النطاق. فقد يؤدي الخروج عن أهداف المالية العامة إلى التأثير على هدف البرنامج المتعلق بإبقاء الدين في حدود يمكن تحملها. وقد يتسبب عدم تشديد السياسة النقدية بالقدر الكافي في نشأة ضغوط على صعيد سعر الصرف والتضخم وفقدان الاحتياطات. ويمكن أن تتعرض الإصلاحات الهيكلية للمقاومة من أصحاب المصالح الخاصة. وهناك مخاطر تتبع من إمكانية احتدام الصراعات الإقليمية وتدهور الأوضاع الأمنية الداخلية، وهو ما يمكن أن يؤثر على الثقة والاستثمار والسياحة. ومما يخفف من هذه المخاطر التزام السلطات بالبرنامج المقرر، وهو ما يتضح من تنفيذها الإجراءات المسبقة، وقوة السياسات الواردة في البرنامج، بما في ذلك هوامش الأمان التي يحققها الانتقال إلى نظام لسعر الصرف المرن، كما يتضح من تركيز الإجراءات الأساسية في البداية، ومساندة البرنامج من أعلى المستويات السياسية.

ويدعم خبراء الصندوق طلب السلطات المصرية عقد اتفاق في إطار "تسهيل الصندوق الممدد"، وكذلك طلبها الموافقة على الاحتفاظ بأسعار صرف متعددة على أساس مؤقت.